أسواق الخام تترقب ما سيسفر عنه اجتماع اليوم

أوبك وروسيا تقتربان من خفض إنتاج النفط

واشنطن تؤكد لقاء مبعوثها الخاص لشؤون إيران مع الفالح في فيينا

- عودة أوبك لحصص إنتاج 2016 تعني خفضا بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً

أكدت الحكومة الأمريكية أن وزير الطاقة السعودي خالد الفالح اجتمع مع مبعوثها الخاص لشؤون إيران بريان هوك في فيينا ، وهو ما يتناقض مع نفي السعودية لإجراء تلك المحادثات.

وتشير حسابات رويترز إلى أنه إذا اتفقت أوبك وحلفاؤها بقيادة روسيا على خفض إنتاج النفط العام المقبل بالعودة إلى حصص إنتاج 2016، فذلك سيعني ضمنا أن حجم الخفض في إنتاج أوبك وحدها لن يقل عن 1.2 مليون برميل يوميا.

واقتربت منظمة أوبك وروسيا من الاتفاق على تخفيضات في إنتاج النفط من العام القادم، رغم الضغوط التي يمارسها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لخفض أسعار الخام.

اجتمعت أوبك في فيينا يوم امس الخميس، ويلي ذلك محادثات مع حلفاء لها مثل روسيا اليوم الجمعة. ولمحت السعودية، أكبر منتج في المنظمة، إلى الحاجة لتخفيضات كبيرة في الإنتاج من يناير كانون الثاني، خشية حدوث تخمة في المعروض، لكن روسيا تعارض إجراء خفض كبير.

وقال وزير النفط العماني محمد بن حمد الرمحي للصحفيين بعد اجتماع للجنة المراقبة الوزارية المشتركة التي تضم السعودية وروسيا ومنتجين آخرين "اتفقنا جميعنا ومعنا روسيا على أن هناك ضرورة للخفض".

وأضاف أن المناقشات لا تزال مستمرة بخصوص أحجام التخفيضات، وسيكون مستوى إنتاج سبتمبر أيلول أو أكتوبر تشرين الأول 2018 هو مستوى الأساس للخفض الذي سيستمر من يناير كانون الثاني إلى يونيو حزيران.

وقال مندوبان في أوبك إن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك يعود يوم الأربعاء إلى موسكو للحصول على الموافقة النهائية من الرئيس فلاديمير بوتين.

وأشارت السعودية إلى رغبتها في أن تخفض أوبك وحلفاؤها الإنتاج بما لا يقل عن 1.3 مليون برميل يوميا، بما يعادل 1.3 بالمئة من الإنتاج العالمي.

وقالت مصادر في أوبك وخارجها إن الرياض تريد أن تساهم موسكو في الخفض بما لا يقل عن 250 ألفا إلى 300 ألف برميل يوميا، لكن روسيا تصر على أن الكمية يجب أن تكون نصف ذلك فحسب.

وذكرت وكالة تاس الروسية للأنباء يوم الأربعاء نقلا عن مصدر بأوبك أن المنظمة وحلفاءها بقيادة روسيا يناقشون فكرة خفض إنتاج النفط العام المقبل بالعودة إلى حصص الإنتاج المتفق عليها في 2016.

وستعني هذه الخطوة خفض إنتاج النفط بأكثر من مليون برميل يوميا. وزادت السعودية وروسيا والإمارات العربية المتحدة الإنتاج منذ يونيو حزيران، بعدما دعا ترامب إلى زيادة الإنتاج لتعويض انخفاض الصادرات الإيرانية بسبب العقوبات الأمريكية الجديدة على طهران.

وتتنافس روسيا والسعودية والولايات المتحدة على صدارة قائمة منتجي الخام في السنوات الأخيرة. ولا تشارك الولايات المتحدة في أي مبادرة لتقييد الإنتاج بسبب تشريعاتها الخاصة بمكافحة للاحتكار وتشظي قطاعها النفطي.

وانخفضت أسعار النفط نحو الثلث منذ أكتوبر تشرين الأول إلى نحو 62 دولارا للبرميل بعد أن عززت السعودية الإنتاج لتعويض انخفاض الصادرات الإيرانية.

ومنحت واشنطن إعفاءات من العقوبات لبعض مشتري النفط الإيراني، مما أثار مخاوف جديدة بشأن تخمة نفطية في العام القادم.

وقال ترامب على موقع تويتر "نأمل أن تبقي أوبك على تدفقات النفط كما هي، ولا تكبحها. العالم لا يريد أن يرى ارتفاعا في أسعار النفط ولا يحتاج لذلك".

وقد تتسبب أزمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية باسطنبول في أكتوبر تشرين الأول في تعقيد أي قرار لأوبك. ويدعم ترامب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان رغم الدعوات الصادرة عن كثير من الساسة الأمريكيين لفرض عقوبات صارمة على الرياض.

وقال جاري روس الرئيس التنفيذي لبلاك جولد انفستورز وأحد مراقبي أوبك المخضرمين "كيف يمكن أن يخفض السعوديون كثيرا إذا كان ترامب لا يريد خفضا كبيرا؟"

وقال روس "ترامب قلق بشأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) والتضخم. لذا يريد أسعارا منخفضة الآن. أيضا، إذا كان السعوديون من البغض لدرجة قيامهم بخفض كبير للإنتاج، فإن هذا سيحفز الديمقراطيين في الكونجرس على السعي بنشاط أكبر صوب قانون نوبك وسحب الدعم الأمريكي للقوات المدعومة من السعودية في حرب اليمن".

وقانون نوبك الذي يناقشه مشرعون أمريكيون قد يجعل من الممكن مقاضاة السعودية وبقية أعضاء أوبك بدعوى التلاعب في الأسعار.

وقال بوب مكنالي رئيس مجموعة رابيدان للطاقة ومقرها الولايات المتحدة إن أوبك بين شقي الرحى بالنظر إلى ضغط ترامب من ناحية والحاجة إلى إيرادات أعلى من ناحية أخرى.

وأضاف مكنالي "نعتقد أن أوبك ستسعى للوصول إلى خفض ضبابي للإنتاج... لن يُوصف بأنه خفض لكنه سيعني عمليا الخفض، وسيكون من الصعب قياسه".

خالد الفالح و ألكسندر نوفك

اعتقال المديرة المالية لشركة هواوي بكندا لانتهاك عقوبات على إيران

قالت وزارة العدل الكندية إن كندا اعتقلت المديرة المالية لشركة هواوي في فانكوفر، حيث تواجه احتمال ترحيلها إلى الولايات المتحدة للاشتباه في أنها انتهكت العقوبات الأمريكية على إيران.

وذكر مصدر مطلع أن الاعتقال مرتبط بانتهاك العقوبات الأمريكية. ولم يتسن لرويترز التحقق من طبيعة تلك الانتهاكات.

وقال متحدث باسم وزارة العدل الكندية إن منغ وانزو، وهي عضو بمجلس إدارة الشركة وابنة مؤسسها رين شنغ، اعتقلت يوم الأول من ديسمبر وتحدد يوم الجمعة موعدا لمثولها أمام المحكمة.

وأكدت هواوي اعتقال منغ في بيان وقالت إنها لم تتلق معلومات كافية بشأن التهم الموجهة لها. وأضافت أنها ليست "على علم بأي مخالفة ارتكبتها السيدة منغ".

وطالبت السفارة الصينية في كندا بالإفراج فورا عن منغ. وأبلغت مصادر رويترز في أبريل نيسان أن السلطات الأمريكية تحقق في أمر الشركة منذ 2016 على الأقل بسبب مزاعم عن أنها تشحن منتجات من أصل أمريكي إلى إيران ودول أخرى في انتهاك لقوانين التصدير والعقوبات الأمريكية.

العملة الأميركية تحت ضغط انخفاض عوائد السندات ومخاوف الركود

رغم ارتفاع الدولار إلا أنه يظل تحت ضغط، حيث يؤدى تحول منحنى العائد على سندات الخزانة الأمريكية إلى مخاوف من ركود اقتصادي محتمل.

وبحسب «رويترز»، حقق الدولار أداء متميزا بلا منازع لأشهر أمام بقية العملات، لكن هذا قد لا يستمر بفعل تنامي المخاوف بشأن تباطؤ النمو الأمريكي.

ونزل عائد سندات الخزانة القياسية لأجل عشر سنوات إلى أدنى مستوياته منذ منتصف أيلول (سبتمبر)، وانكمش الفرق بين عائد السنوات العشر وعائد العامين إلى أدنى مستوياته منذ بداية الأزمة المالية في (يناير) 2008 ما يشير لبعض المستثمرين إلى قرب تباطؤ اقتصادي أمريكي.

وزاد مؤشر الدولار 0.1 في المائة إلى 97.103 مقلصا خسائر الأسبوع الحالي إلى 0.2 في المائة.

ونزل المؤشر، الذي يقيس قوة العملة الأمريكية مقابل سلة عملات رئيسية، 0.6 في المائة متراجعا عن أعلى مستوى في 17 شهرا 97.693 الذي لامسه في 17 تشرين الثاني (نوفمبر).

وهبط اليورو 0.1 في المائة إلى 1.1328 دولار، وقال محللون في «كومرتس بنك»، «إنه في غياب قرار في النزاع بين الاتحاد الأوروبي وإيطاليا بشأن الميزانية أو أي تطورات إيجابية متعلقة باليورو، فمن المرجح تداول العملة الأوروبية في نطاق بين 1.12 و1.16 دولار».

وتراجع الدولار الأسترالي أكثر من 0.7 في المائة مقابل الدولار الأمريكي بفعل بيانات اقتصادية مخيبة للتوقعات، ما قلل بدرجة أكبر فرص زيادة سعر الفائدة. وابتعد الدولار الأسترالي بشدة عن أعلى مستوى في أربعة أشهر الذي سجله مطلع الأسبوع الحالي عند 0.7394 دولار أمريكي.

وزاد الدولار 0.2 في المائة إلى 112.97 ين ليعوض بعض خسائر الجلسة السابقة عندما سجل أكبر خسائره اليومية منذ 20 تموز (يوليو).

إلى ذلك، تراجعت أسعار الذهب أمس لتنزل عن ذروتها في أكثر من خمسة أسابيع المسجلة خلال الجلسة السابقة وذلك مع صعود الدولار.

وهبط السعر الفوري للذهب 0.2 في المائة إلى 1235.31 دولار للأوقية «الأونصة» بعد أن سجل أعلى مستوياته منذ 26 تشرين الأول (أكتوبر) عند 1241.86 دولار للأوقية في الجلسة السابقة.

30 مليار يورو الخسائر الاقتصادية لإفلاس الشركات الألمانية في عام

ارتفعت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن إفلاس الشركات في ألمانيا في العام الماضي بشكل قوي وذلك على الرغم من تراجع حالات الإفلاس.

ووفقا لـ"الألمانية"، قالت شركة "أويلر هيرمس" لتأمين القروض في مدينة هامبورج شمالي ألمانيا أمس، إن هذه الخسائر ارتفعت من 17 مليار يورو في 2015 لتصل إلى 30 مليار يورو في 2017. وأشارت الشركة إلى استمرار هذا التوجه في العام الحالي.

من جانبه، قال هيت هوف، رئيس الشركة في ألمانيا والنمسا وسويسرا إن متوسط الخسائر المقدرة لكل حالة إفلاس تضاعف من 700 ألف يورو في 2015 إلى 1.5 مليون يورو في 2017. وتوقعت "أويلر هيرمس" المملوكة لعملاق التأمين "أليانتس" تراجع حالات الإفلاس في العام الماضي بنسبة 4 في المائة مقارنة بالعام الماضي، لكنها توقعت بقاء مستوى حالات الإفلاس على حالته في العام المقبل. وعلى المستوى العالمي، ارتفعت حالات إفلاس الشركات هذا العام بنسبة 8 في المائة، ومن المنتظر أن ترتفع هذه الحالات بنسبة 5 في المائة في العام المقبل.

وأوضح هوف أن المخاطر العالمية لحركة التصدير آخذة في الارتفاع، وثمة حالة من عدم اليقين تهدد حركة التصدير لعوامل من بينها التهديد بوقوع نزاعات تجارية وفرض حواجز جمركية وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إضافة إلى موازنة إيطاليا، ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، لعام 2019.

خطة أوروبية لوقف هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي

عرضت المفوضية الأوروبية خطتها لتقليل هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي وتعزيز دور اليورو خاصة في تعاملات الطاقة.

وبحسب «الفرنسية»، تتزايد مشاعر الإحباط في العواصم الأوروبية بسبب هيمنة الدولار في العالم كعملة احتياطية، وهو ما يمنح الولايات المتحدة قوة دبلوماسية واقتصادية ليس لها نظير في العالم المعولم.

وتخضع الحكومات والمصارف والشركات المتعددة الجنسيات لرحمة السلطات الأمريكية التي تملك السلطة القانونية لمنع دخول أي شركة أو دولة إلى الاقتصاد العالمي في حال وجود خلاف بينها وبين الولايات المتحدة.

وقال بيار موسكوفيتشي مفوض الشؤون الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي في مؤتمر صحافي في بروكسل «وسط الجو الحالي من الشكوك والنزاعات التجارية، والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على دول أخرى، يبحث المشاركون في السوق عن بديل».

وتعد إيران من أحدث الأمثلة التي تتسبب في الاحباط للاتحاد الأوروبي، إذ إن الشركات التي تختار التجارة أو الاستثمار في طهران رغم العقوبات الأمريكية المفروضة عليها تعرض نفسها لعقوبات من واشنطن.

وصرح فلاديس دومبروفسكيس نائب رئيس المفوضية الأوروبية أن العملة الأوروبية الموحدة التي ولدت في الأول من كانون الثاني (يناير) 1999 «يجب أن تعكس الثقل السياسي والاقتصادي والمالي لمنطقة اليورو».

وتعتزم المفوضية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، إجراء مشاورات مع الجهات اللاعبة في السوق، خاصة بشأن واردات النفط والغاز وغيرها من السلع التي يهيمن عليها الدولار.

وفي صيف 2019 ستعلن المفوضية عن نتائج مختلف الاستشارات وتبحث الخيارات.

وفي قطاع النقل الجوي حيث تباع الطائرات بشكل منهجي بالدولار حتى لو صنعتها شركة إيرباص الأوروبية، ترغب بروكسل في «إطلاق استشارة لمعرفة الخطوات الممكن اتخاذها لتقوية دور اليورو». وتبلغ حصة اليورو في في احتياطيات العملات الأجنبية حاليا نحو 20 في المائة بحسب المفوضية. أما حصة الدولار فتزيد على 60 في المائة.

ورغم أنه لا تتجاوز حصة أي عملة أخرى نسبة 5 في المائة إلا أن الاتحاد الأوروبي قلق بشأن ارتفاع اليوان الصيني الذي تأمل بكين أن يصبح في يوم ما عملة احتياطية توازي الدولار. وبعد بداية قوية، تضررت قيمة اليورو خلال أزمة ديون منطقة اليورو بعد أن فقدت الأسواق المالية ثقتها بالعملة الموحدة.

علم الاتحاد الاوروبي

ألمانيا تغرم «دويتشه بنك» 4 ملايين يورو بسبب صفقات أسهم مثيرة للجدل

فرض الادعاء العام الألماني في فرانكفورت على مصرف (دويتشه بنك) غرامة مالية بقيمة أربعة ملايين يورو بناء على تحقيقات في صفقات أسهم مثيرة للجدل بهدف التحايل الضريبي حملت اسم (كام إكس)، بحسب مصدر على دراية بالقضية.

وأعلن الادعاء العام، عن تسلمه للغرامة المالية بدون أن يذكر اسم المؤسسة التي تعرضت للغرامة.

وأوضح الإدعاء أنه بتسلم الغرامة المالية يكون الشق الإداري المخالف للقانون قد تم إغلاقه، مشيرا إلى أن التحقيقات مع ثلاثة متهمين في القضية المنظورة منذ يونيو 2015، لا تزال جارية.

من جانبه، رفض المصرف تأكيد أو نفي موضوع الغرامة المالية.

كان مستثمرون استغلوا ثغرة في القانون في الصفقات محل القضية للاحتيال الضريبي في عدة دول أوروبية على مدار سنوات، وبلغ حجم الاضرار الناجمة عن التلاعب في تداول هذه الأسهم أكثر من 55 مليار يورو في جميع أنحاء أوروبا، وقد تمكنت ألمانيا من إغلاق هذه الثغرة الضريبية في عام 2012.

وتقوم هذه الثغرة على قيام عدد من سماسرة البورصة في الأيام التي يتم فيها تداول الأرباح، بتداول سريع للأسهم باسم (كوم – أكس) ما يجعل من المستحيل على مكاتب الضرائب تحديد صاحب السهم في اللحظة الحاسمة.

مليار طن حجم أعمال الشحن بالصين في أكتوبر

ذكرت بيانات رسمية أن حجم أعمال الشحن بالصين، وهو مؤشر للنشاط الاقتصادي، ازداد بنسبة 5ر9 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 62ر4 مليار طن في أكتوبر الماضي، طبقا لما ذكرته وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا». وذكرت وزارة النقل الصينية أن معدل النمو ارتفع عن زيادة نسبتها 7 في المائة في الأرباع الثلاثة الأولى. وازداد حجم الشحن عبر الطرق السريعة بنسبة 10 في المائة على أساس سنوي في أكتوبر، بينما ازداد الشحن عبر الطرق المائية 7ر6 في المائة. وحسب الوزارة، شهد قطاع توصيل الطلبات في البلاد تسليم 96ر4 مليار طرد في أكتوبر، بزيادة 2ر25 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي . وأثناء الفترة بين يناير وأكتوبر، ارتفع إجمالي حجم الشحن في البلاد 3ر7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 36ر41 مليار طن . إلى جانب ذلك، ارتفع الاستثمار في الأصول الثابتة في قطاع النقل بنسبة 7ر0 في المائة ليصل إلى 6ر2 تريليون يوان (حوالي 4ر377 مليار دولار أمريكي) في الفترة ما بين يناير وأكتوبر .

فرنسا تسجل أعلى مستوى ضريبة بين الدول المتقدمة

تخطت فرنسا الدنمارك مسجلة أعلى إيرادات ضريبية بين البلدان المتقدمة في 2017، حيث شهدت حصيلة الضرائب الحكومية مستوى قياسيا مرتفعا في أرقام لن تساعد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على تهدئة المحتجين الغاضبين بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة. ونقلت «رويترز»، عن بيان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن إجمالي إيرادات الضرائب الحكومية بلغ في المتوسط 34.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي بين الدول الأربع والثلاثين المتقدمة التي جمعت المنظمة التي تتخذ من باريس مقرا لبياناتها. وأضافت أنه على الرغم من أن الزيادة طفيفة مقارنة بـ34 في المائة في 2016 فإن الرقم الجديد هو أعلى متوسط لإجمالي الضريبة منذ أن بدأت تسجيل البيانات في 1965. وفي فرنسا، زادت إيردات الضرائب الحكومية إلى 46.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي متخطية الدنمرك التي تراجع المعدل بها إلى 46 في المائة.

الشركات الأوروبية الصغيرة تستقطب استثمارات غير مسبوقة

أظهرت دراسة أوروبية أن الاستثمار في الشركات الناشئة «الصغيرة» في أوروبا حقق حجما غير مسبوق حتى الآن بلغ نحو 23 مليار يورو، خلال العام الجاري. ووفقا لـ«الألمانية»، فإن حجم هذه الاستثمارات لم يتجاوز خمسة مليارات يورو عام 2013، حسبما ذكرت شركة أتوميكو للدراسات الاستشارية أمس، في تقريرها السنوي عن صناعات التقنية الأوروبية. وأكدت الشركة في تقريرها أن أوروبا قدمت خلال السنوات الـ15 الماضية 61 شركة جديدة بقيمة استثمارية تزيد على مليار يورو، في حين أن 17 من مثل هذه الشركات تجاوزت هذا الحاجز خلال العام الجاري وحده.